

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

لو ماتت قبل الفسخ والطلاق الخ .  
الرابعة : لو ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق فلأحدهما نصف ميراثها .  
فيوقف الأمر حتى يصطلحا قدمه في الشرح .  
وقيل : يقرع بينهما فمن قرع : حلف وورث .  
قلت : هذا أقرب وهما احتمالان في المغني .  
لكن ذكر على الثاني : أنه يحلف .  
قال الشيخ تقي الدين C : وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب .  
أما الأول : فلأننا لا نقف الخصومات قط .  
وأما الثاني : فكيف يحلف من قال ( لا أعرف الحال ) ؟ .  
وإنما المذهب - على رواية القرعة - أيهما قرع : فله الميراث بلا يمين .  
وأما على قولنا ( لا يقرع ) فإذا قلنا : إنها تأخذ من أحدهما نصف المهر بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الأولى .  
وأما إن قلنا ( لا مهر لها ) فهنا قد يقال بالقرعة أيضا انتهى .  
الخامسة : لو مات الزوجان : كان لها ربع ميراث أحدهما فإن كانت قد أقرت بسبق أحدهما :  
فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعى ربع ميراث من أقرب له .  
فإن كان قد ادعى ذلك أيضا : دفع إليها ربع ميراثها .  
وإن لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة : قالقول قولهم مع أيما نهم فإن نكلوا قضى عليهم .  
وإن لم تكن أقرب بسبق أحدهما : احتمل أن يحلف ورثة كل واحد منهما وتبرأ واحتمل أن يقرع بينهما فمن خرجت قرعته : فلها ربع ميراثه .  
وأطلقهما في المغني و الشرح .  
ونقل حنبل : في رجل له ثلاث بنات زوج إحداهن من رجل ثم مات الأب ولم يعلم أيتهن زوج ؟  
يقرع بينهن فأيتهن أصابتها القرعة فهي زوجته .  
وإن مات الزوج : كانت هي الوارثة .  
قال في القواعد - عن الوجه بالقرعة - : يتعين القول به فيما إذا أنكر الورثة العلم بالحال ويشهد له نص الإمام أحمد - في رواية حنبل وغيره - وذكره